الجمهوريّة التّونسيّة
رئاسة الحكومة
مصالح مستشار القانون
والتشريع للحكومة

2020/106

0000609-1-01-2020-60

جدول الوثائق الموجّهة

إلى السيّد رئيس مجلس نوّاب الشّعب
قصر باردو

العدد الرتبي	بيان الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
	- رسالة إحالة إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة. - مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتونس بتاريخ 3 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والمؤسّسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي – مرحلة ثانية. - شرح الأسباب. - نسخة من عقد القرض.		يحال إليكم للتفضّل بعرضه على مجلس نوّاب الشّعب. مشروع القانون باقتراح من وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

توصّلت بالوثائق المذكورة أعلاه
بـ.....في.....
الإمضاء

تونس في 24 جويلية 2020
عن رئيس الحكومة

مستشار القانون والتشريع للحكومة

الإمضاء: نبيل عجرود

2020/106
الواردات عدد
24 جويلية 2020
مجلس نوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في
23 جويلية 2020

2020/106

من رئيس الحكومة
إلى
السيّد رئيس مجلس نوّاب الشّعب
قصر باردو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 62 من الدّستور،

وبعد مداولة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في تاريخ 21 جويلية 2020،

يصلكم طيّ هذا **مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتونس بتاريخ 3 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والمؤسّسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي-مرحلة ثانية**،

فالرّجاء منكم التفضّل بعرضه على مجلس نوّاب الشّعب.

رئيس الحكومة
إلياس الفخفاخ

2020/106
الواردات عدد
24 جويلية 2020
مجلس نوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2020/106

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتونس بتاريخ 3 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي - مرحلة ثانية

فصل وحيد :

تتمّ الموافقة على عقد القرض، الملحق بهذا القانون، والمبرم بتونس بتاريخ 3 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار، بمبلغ قدره مائة مليون (100.000.000) أورو، لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي-مرحلة ثانية.

2020/106

الـواردات عـــــــدد
24 جويلية 2020
مجلس نـوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب 2020/106

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المتعلق بتمويل برنامج دعم الإصلاحات
في القطاعين البنكي والمالي-مرحلة ثانية-

في إطار تفعيل مبادرة "الشراكة من أجل الاستثمار" بين تونس وألمانيا التي تم إطلاقها بتاريخ 12 جوان 2017، تم بتونس بتاريخ 03 جوان2020، إبرام عقد قرض بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار(**KfW**) بمبلغ 100 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 321 مليون دينار **في شكل دعم لميزانية الدولة** لتمويل "المرحلة الثانية من برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي"، كما تم ابرام اتفاقية منفصلة تتعلق بتنفيذ بنود هذا العقد.

أهداف البرنامج

يهدف البرنامج، الذي تتولّى الإشراف على تنفيذه وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، إلى دعم استقرار المالية العمومية وتعزيز نشاط السوق المالية وتحسين ظروف تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال تنفيذ جملة من الإصلاحات الأساسية في القطاعين البنكي والمالي. كما يهدف إلى تعزيز الاستثمار الخاص وخلق مواطن الشغل على المدى البعيد.

مكونات البرنامج:

باعتبار أن القرض موجه لميزانية الدولة لدعم الإصلاحات في القطاع البنكي والمالي، فقد تم إرفاقه بمصفوفة الإصلاحات التي وضعتها الحكومة التونسية بالاتفاق مع الممول لتطوير هذا القطاع. وتتمحور هذه الإصلاحات حول تحسين التصرف في المالية العمومية ودعم الاستثمار ودعم الاندماج المالي وإصلاح القطاع البنكي وتدعيم آليات ضمان القروض المسندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وتتمثل هذه الإصلاحات في:

- تعزيز عمل صندوق ضمان الودائع البنكية من خلال وضع دليل إجراءات وخطة تواصلية وموقع واب خاص به،
- تطوير آليات ضمان القروض المسندة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال توسيع مجال تدخل الشركة التونسية للضمان وتعصير إجراءات عملها،
- مرافقة مسار إحداث بنك الجهات،
- تدعيم جودة المعلومات البنكية الائتمانية من خلال المصادقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بتدعيم جودة المعلومات الائتمانية ،
- دعم مرصد الاندماج المالي،
- إعادة هيكلة القطاع البنكي لإضفاء مزيد النجاعة على أدائه: إعادة هيكلة البنوك الاستراتيجية والتفويت في مساهمات الدولة غير الاستراتيجية في القطاع البنكي،
- اعتماد التصرف في الميزانية حسب الأهداف بهدف تطوير التصرف في المالية العمومية،
- معاضدة جهود التوقي من الفساد ومكافحته عبر دعم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،
- دعم تدفق الاستثمار عبر تقديم المساندة الفنية للهيئة التونسية للاستثمار،
- تطوير التصرف في الدين العمومي عبر مرافقة رقمنة منظومة مناقصات رقاع الخزينة،
- دعم الادخار الخاص والمؤسساتي بواسطة تطوير النواتج المالية ومزيد تنشيط السوق المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن المرحلة الأولى من نفس البرنامج تم استكمال إنجازها وصرف الاعتمادات في شهر ماي 2019.

كلفة البرنامج

تقدر الكلفة الجملية للبرنامج بـ 300 مليون أورو موزعة على ثلاث سنوات (2018-2019-2020).

التمويـــل

قرض في شكل دعم لميزانية الدولة من المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار(KfW) بقيمة 100 مليون أورو.

يخضع القرض للشروط المالية التالية:

- نسبة فائدة: **1.03%** سنويا
- عمولة التعهد: **0,25%** من المبلغ المتبقي للسحب
- فترة السداد: **15** سنة منها **5** سنوات إمهال

وتسند المؤسسة هذا القرض من مواردها الخاصة، أي خارج برنامج التعاون المالي الثنائي الذي توفره الحكومة الألمانية سنويا، ويحظى القرض بضمان الحكومة الألمانية.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.